S

UN LIBRARY

JUN 0 1 1992

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23999
26 May 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير الامين العام عن بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور

مقدمة

١ - هذا التقرير ، المقدم عملا بقرار مجلس الامن ٧٢٩ (١٩٩٢) ، يصف الانشطة التي اضطلعت بها بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور منذ أن بدأ رسميا ، في ١ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، سريان وقف إطلاق النار بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

٢ - ولا يزال السيد إقبال رضا يعمل ممثلا خاصا لي ورئيسا لبعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور . والبعثة تقوم بجميع مهام التحقق المختلفة التي كلفت بها البعثة في الاتفاقات الموقعة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بين ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وقامت البعثة أيضا ببذل مساعيها الحميدة لمساعدة الطرفين في تجاوز الصعوبات التي نشأت في تنفيذ الاتفاقات وخاصة عن طريق تشجيع الطرفين على عقد اجتماعات بينهما وحضور تلك الاجتماعات . وبالإضافة إلى هذا فإن البعثة تشترك ، كمراقب ، في أعمال اللجنة الوطنية لتعزيز السلم التي جرى تحديد تشكيلها ووظائفها في اتفاق نيويورك المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (١) .

٣ - ويرد أدناه وصف لأعمال اللجنة في ٨ أفرع مخصصة ، على الترتيب ، لما يلي : التحقق من وقف النزاع العسكري ؛ والقوات المسلحة للسلفادور ؛ ومسائل الامن العام ؛ والمسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛ والمشاركة السياسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ؛ وإعادة الإدارة العامة في مناطق النزاع ؛ والنظام القضائي ؛ والنظام الانتخابي . وستظل الاعمال التي تقوم بها البعثة فيما يتعلق باتفاق سان خوسيه بشأن حقوق الإنسان موضوعا لسلسلة تقارير منفصلة ، وكان آخر تلك التقارير قد قدّم إلى الجمعية العامة ومجلس الامن بمذكرتي المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ (٣) .

٤ - ولا تزال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تتلقى المساعدة في قيامها بأعمالها من "أصدقاء الأمين العام" الاربعة (اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك) ومن حكومات أخرى مهتمة .

أولا - التحقق من وقف النزاع العسكري

ألف - تكوين الشعبة العسكرية ومهامها

٥ - أنشئ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الشعبة العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، المسؤولة عن التحقق من تنفيذ الاتفاق المتعلق بوقف النزاع العسكري ، وهي تخضع لقيادة البريغادير جنرال فيكتور سوازيس باردو (اسبانيا) . والشعبة ، التي أذن بأن يكون عدد أفرادها في البداية ٣٨٠ فردا ، تضم في الوقت الحالي ٢٩٣ مراقبا عسكريا من اسبانيا واكوادور وايرلندا والبرازيل والسويد وفنزويلا وكندا وكولومبيا والنرويج والهند . وبالإضافة إلى ما سبق ، يقوم ثمانية ضباط طبيون قدمتهم الارجنتين بمساعدة البعثة في القيام بمهامها . وقد وافق مجلس الامن مؤخرا على التوصية التي قدمتها بإبقاء عدد أفراد الشعبة العسكرية على ما هو عليه في الوقت الحالي حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (٤)(٥) .

٦ - وتقوم الشعبة العسكرية برصد الوحدات التابعة للقوات المسلحة في السلفادور ولجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في المواقع التي تمركزت فيها وفقا لاتفاق السلم ؛ وتتحقق مما لدى كل طرف من مخزونات أسلحة وأفراد ؛ وتأذن بتحركات الطرفين وترافق تلك التحركات ؛ وتتلقى الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات وتبحث تلك الشكاوى . والشعبة العسكرية موزعة فيما بين أربعة مكاتب عسكرية و ١٥ مركزا للتحقق وذلك كما هو مبين في الخريطة المرفقة بهذا التقرير . ويقوم المراقبون العسكريون بشكل مستمر بأعمال الدورية ، جوا وبرا ، في كامل المنطقة الداخلة في نطاق مسؤوليتها .

باء - فصل القوات وتمركزها

٧ - كما هو منصوص عليه في اتفاق السلم ، أنشئ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ فريق عمل مشترك يتألف من كبير المراقبين العسكريين للبعثة ، كرئيس ، وممثل عن الحكومة وممثل عن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، وذلك كي يحدد بدقة المواقع المخصصة لقوات الطرفين ولمعالجة الجوانب الاخرى ذات الصلة بفصل ، ومركزة ، القوات المتعارضة .

٨ - وقد نشأت صعوبات بالنسبة لتحديد بعض المواقع الخمسة عشر المخصصة لتمركز مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وفي حالتين ، حيث ثبت تعذر تحديد المواقع المتفق عليها ، قبلت الحكومة والجبهة ، كلتاهما ، الحدود التي قررها كبير المراقبين العسكريين وذلك على الرغم من أن الحكومة قد سجلت اعتراضها عليها . وكما هو مبين أدناه ، كانت هناك أيضا صعوبات بالنسبة لمواقع تمركز وحدات القوات المسلحة للسلفادور . وقد تبين أن التغلب على تلك الصعوبات هو أمر أكثر صعوبة .

٩ - وبحلول ٦ شباط/فبراير ، وهو اليوم المحدد لانتهاء المرحلة الأولى لفصل القوات ، كانت القوات المسلحة للسلفادور قد جمّعت وحداتها في ١٠٠ موقع مخصص في اتفاق السلم . وبحلول ٣ آذار/مارس ، وهو تاريخ نهاية المرحلة الثانية ، كان قد تم تمركز غالبية وحدات القوات المسلحة للسلفادور في المواقع المخصصة لها والبالغ عددها ٦٢ موقعا . غير أنه في ذلك الوقت بقيت أيضا القوات المسلحة للسلفادور في حوالي ١٦ موقعا إضافيا ، على أساس أن تلك المواقع كانت ضرورية لحماية منشآت لها أهمية قومية ، وفي موقعين آخرين ، على أساس عدم وجود أماكن لاستيعاب جميع الأفراد المتمركزين . ولم يكن هذا متماشيا مع الاتفاق ، ولذلك فإن البعثة قد ضغطت على القوات المسلحة للسلفادور كي تنسحب ، وانسحبت تلك القوات تدريجيا . وبحلول ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٢ ، بقيت تلك القوات في موقع واحد مختلف عليه ، وذلك بخلاف الموقعين المذكورين في الفقرة ١٠ أدناه . ولا تزال البعثة تبذل جهودها لحل هذه المشكلة .

١٠ - وقد نشأت صعوبات كبيرة بالنسبة لهيئتي الأمن العام ، وهما شرطة الشؤون المالية والحرس الوطني ، اللتين كان من المفترض ، طبقا لاتفاق السلم ، الغاؤهما بحلول ١ آذار/مارس ١٩٩٢ مع إدماج أفرادهما في الجيش . وهذه الصعوبات ، التي يرد وصفها بشكل كامل في الفرع ثانيا من هذا التقرير ، أسهمت في فشل استكمال تمركز قوات الطرفين وفقا لاتفاق السلم . وهذا يرجع إلى أن الأعضاء السابقين في هاتين الهيئتين ظلوا ، لبضعة أسابيع بعد إدماجهم في الجيش ، في ثكناتهم الأصلية وذلك على الرغم من أن هذه الثكنات لم تكن مشمولة ضمن المواقع المخصصة للقوات المسلحة للسلفادور والبالغ عددها ٦٢ موقعا . وقد اعترضت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على ذلك باعتباره انتهاكا لاتفاق السلم ورفضت استكمال تمركز قواتها الخاصة بها إلى أن تحل هذه المشكلة . وبحلول ٢٣ نيسان/ابريل كان قد تم نقل غالبية أفراد شرطة الشؤون المالية السابقة وأفراد الحرس الوطني السابق إلى المواقع المخصصة للقوات المسلحة للسلفادور والبالغ عددها ٦٢ موقعا ، ولكن بقي حوالي ٥٠٠ ٣ فرد

منهم في مقري الهيئتين السابقتين في سان سلفادور ، وكلاهما لا يدخل ضمن الـ ٦٢ موقعا . وهذه المشكلة لا تزال دون حل .

١١ - وفيما يتعلق بجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني فإنه بحلول ٦ شباط/فبراير كان قد جرى تمركز قواتها في المواقع المخصصة للمرحلة الاولى والبالغ عددها ٥٠ موقعا . غير أن الجبهة لم تستكمل مرحلتها الثانية للتمركز في التاريخ المحدد وهو ٣ آذار/مارس . وذكرت الجبهة كسبب لذلك نقص الهيكل الاساسي في المواقع المتفق عليها وعدم امتثال الحكومة لاحكام أخرى في الاتفاق . وقد حددت سلسلة من التواريخ النهائية الاخرى ولكنها لم تحترم ، واستمرت الجبهة في إصرارها على أنها لن تستكمل تمركز قواتها إلا عندما تستكمل القوات المسلحة للسلفادور تمركز قواتها هي . وقد حدث تأخير آخر في أواخر نيسان/ابريل عندما اعترضت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (وكذلك بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور) على قانون اعتمده المجلس التشريعي في ليلة ٣٣ - ٣٤ نيسان/ابريل بشأن شرطة الشؤون المالية والحرس الوطني (انظر الفقرة ١٧ أدناه) . ووقت كتابة هذا التقرير ، كان لا يزال يتعين أن يستكمل حوالي ٨ في المائة من مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تمركزهم في المواقع المتفق عليها . ويضم أولئك المقاتلون المقاتلين الذين كانوا ينتمون ، خلال فترة النزاع ، إلى "الجان أمن المواطن" والذين لا يزالون في ١١ موقعا . وقد أكد الطرفان للبعثة أنه على الرغم من هذه التأخيرات فإنهما ملتزمان بالوفاء بالتزاماتهما . ولا تزال البعثة تبذل جهودها لحل هذه المشكلة التي كانت لها آثار سلبية على مناخ تنفيذ الاتفاقات ككل .

جيم - قوائم حصر عدد أفراد القوات والاسلحة

١٢ - يقضي اتفاق السلم بإلزام كلا الجانبين بأن يقدما ، بحلول ٣٣ كانون الثاني/يناير ، معلومات تفصيلية عن عدد أفراد قواتهما وأسلحتهما الى كبير المراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور . وفيما يخص جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، فقد تم إنجاز ذلك في الوقت المحدد ودون أية حادثة . إلا أن هناك شكوكا خطيرة تساور البعثة حول ما اذا كان عدد الاسلحة المعلن والمقدم ونوعيتها وعمرها يعكس بدقة ما في حوزة الجبهة بحق . وقد أُبلغت الجبهة مرارا وتكرارا ، سواء في السلفادور أو في نيويورك ، بهذه الشكوك ، إلا أنها لا تزال تصر على أن المعلومات المقدمة دقيقة .

١٣ - كما نشأت مصاعب حول قوائم الحصر المقدمة من القوات المسلحة للسلفادور ، نظرا لأن قادة بعض الوحدات يؤكدون أن الاتفاق لا يشمل أفراد ، أو أسلحة ، الحاميات الدائمة التي لا يجري تحريكها . وأوضحت البعثة أن المعلومات المطلوبة يجب أن تغطي جميع الافراد والاسلحة المشمولين بعملية التمركز ، بما في ذلك الذين كانوا موجودين بالفعل في بعض المواقع عند بدء العملية . إلا أنه حدث تأخر كبير قبل أن تحصل البعثة على كل المعلومات ذات الصلة . وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ، قدمت القوات المسلحة للسلفادور آخر قائمة من قوائم الحصر ، وتحققت منها البعثة .

دال - حالة السوقيات في مناطق تمركز جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني

١٤ - في بداية شباط/فبراير ، طُلب الى البعثة أن تساعد في تقديم المساعدة السوقية في ١٥ منطقة حُددت لتمركز قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وبناء عليه ، أنشئت آلية للتنسيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، حيث وجهت نداء الى المجتمع الدولي طلبا للتمويل . وفي ذات الاوان ، أسهمت وكالات منظومة الامم المتحدة الاخرى ، مثل برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ، عن طريق العمل من خلال منظمة الصحة للبلدان الامريكية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، بالدعم المقدم في ميادين اختصاصها كل على حدة . كما تعاونت المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن ، ولا سيما منظمة أطباء بلا حدود ومؤسسة كارتياس الدولية للسلفادور . وقامت الحكومة ، من جانبها ، بتيسير هذه الجهود ، مما شمل توفير المياه والاغذية والمأوى ، وتحسين شبكة الطرق وتقديم المساعدة في مجالي الصحة والتعليم . وهذا الجهد التعاوني لا يفتأ يحقق نتائج طيبة بفضل الدعم السخي المقدم من حكومات الدانمرك والسويد وكندا والنرويج والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، ومن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

هاء - إعادة إدماج المقاتلين السابقين التابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني

١٥ - بموجب اتفاق السلم ، يتعين أن يكون قد أعيد إدماج ٢٠ في المائة على الاقل من المقاتلين السابقين التابعين للجبهة ، "داخل إطار الشرعية الكاملة ، في الحياة المدنية والسياسية والمؤسسية للبلد" في ١ أيار/مايو . ولم تمتثل الجبهة لهذا الحكم مستشهدة ، في جملة أمور ، بتأخر الحكومة في تنفيذ جوانب الاتفاق التي من

شانها تيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية ، ولا سيما الجوانب المتعلقة بالاراضي وبتشكيل الشرطة الوطنية المدنية الجديدة وبالنشاط السياسي الذي تضطلع به الجبهة . وهذا الامر يجعل الحاجة الى تنفيذ الجوانب ذات الصلة من الاتفاقات شيئا ملحّا . ولذلك لا تفتأ بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور وبرنامج الامم المتحدة الانمائي يحثان الحكومة على ضمان تنفيذ هذه الجوانب وفقا للجدول الزمني المتفق عليه ، وعلى بذل جهد خاص لتدارك التاخير الذي حدث بالفعل . وبالمثل ، حثت البعثة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على التعاون مع الحكومة في هذا العمل .

ثانيا - القوات المسلحة للسلفادور

١٦ - لقد التزمت الجمعية التشريعية بالجدول الزمني المتفق عليه لإقرار الاصلاحات الدستورية التي تمس القوات المسلحة للسلفادور ، ولوقف التجنيد الإجباري اعتبارا من ١ شباط/فبراير . كما اتخذت إجراءات ليصبح للجنة المخصصة لتطهير القوات المسلحة للسلفادور شكلها وسندها القانونيان . وقد دأبت البعثة على الاتصال باعضاء اللجنة للتعاون في تخطيط الانشطة المقبلة لتلك الهيئة .

١٧ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٣ ، أعلنت الحكومة أن شرطة الشؤون المالية والحرس الوطني يجري تحويلهما إلى شرطة عسكرية وحرس للحدود ، على التوالي ، ونُفذ هذا التغيير على النحو الواجب في احتفالات عقدت في ٣ آذار/مارس . وقد أثار هذا الإجراء ردود فعل سلبية من جانب عدد كبير رأوا فيه تغييرا شكليا أكثر منه تغييرا موضوعيا على النحو المطلوب في الاتفاق . وطلبت البعثة من الحكومة معلومات عن عدد أفراد هيئتي الامن العام السابقتين اللذين يجري نقلهم إلى الجيش ، وعن عدد الافراد الذين تسند اليهم واجبات جديدة كشرطة عسكرية أو كحرس للحدود ، وعن العدد الذي يجري تسريحه . وفي الوقت الذي كانت البعثة تنتظر فيه ورود هذه المعلومات ، أثارت الحكومة شكوكا أخرى بالحصول بسرعة على اعتماد في الجمعية لتشريع لا يلغي بجلاء شرطة الشؤون المالية والحرس الوطني . وقد أوضحت بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور للحكومة أن القانون ، بصيغته المعتمدة ، لا يشكل امتثالا للاتفاق . وذكرت الحكومة أنه ستتخذ خطوات تشريعية أخرى لإلغاء شرطة الشؤون المالية والحرس الوطني . وقد طلبت البعثة إيضاحا لما هو مقصود من ذلك . وهذه مسألة أخرى كان لها أثر سلبي على مناخ تنفيذ الاتفاقات ككل .

١٨ - وفي ٧ نيسان/ابريل ، قدم الى الجمعية التشريعية مشروع التشريع الاولي المتعلق بالخدمة الاحتياطية للقوات العسكرية والقوات المسلحة . إلا أنه لا يزال يتعين انجاز قدر من الاعمال حتى يصبح المشروع متسقا على الوجه التام مع أحكام اتفاق السلم .

١٩ - وفيما يخص الهيئات شبه العسكرية المذكورة في اتفاق السلم ، تم تسجيل وحدات الدفاع المدني وتحديد مواقعها وفقا للخطة المقدمة من هيئة رؤساء الاركان المشتركة للقوات المسلحة . وقد بدأ تنفيذ الاتفاق المتعلق بهذه المسألة ، وتتولى بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور التحقق منه . كما طلبت البعثة من القوات المسلحة للسلفادور تقديم تفاصيل بشأن الافراد الملتحقين بنظام الخدمة الاقليمية ، ولاسيما ما يطلق عليه "افراد الحماية العسكرية" أو "الدوريات الاقليمية" . وقد انقضت عدة مواعيد نهائية ذات صلة ولا تزال البعثة تترقب ورود معلومات من الحكومة في هذا الصدد . وبالمثل ، ففي حين تم وقف ، أو إلغاء ، التراخيص التي تمكّن الافراد من حمل الاسلحة العسكرية لاغراض الاستعمال الخاص ، لا تتاح أي تفاصيل بشأن كيفية استرداد تلك الاسلحة . وكان من المقرر أن تبدأ هذه العملية في ٣ آذار/ مارس كما أنه من المقرر انجازها بحلول ٣٨ تشرين الاول/اكتوبر .

٢٠ - وفيما يتعلق بتخفيض القوات المسلحة ، قدمت الحكومة جدولا زمنيا الى الامين العام الذي تولى ، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق ، إبلاغ جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بذلك على النحو الواجب . وستقوم بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور بالإشراف على عملية التخفيض هذه على أساس المعلومات التي يجري الحصول عليها من الحكومة .

ثالثا - مسائل الامن العام

٢١ - من العناصر الاساسية في اتفاق السلم إنشاء قوة شرطة جديدة ، تكون مدنية بالكامل من حيث أفرادها وقيادتها . ويقضي الاتفاق بأن تحل هذه القوة الجديدة ، وهي الشرطة الوطنية المدنية ، محل هيئات الامن العام الثلاث القائمة . وكما ورد أعلاه ، كان من المقرر إلغاء اثنين من هذه الهيئات كقوات للامن العام ، وهما الحرس الوطني وشرطة الشؤون المالية ، وإدماج أفرادهما في الجيش ، وإن كانت قد أشيرت بعض الشكوك حول مدى كفاية امتثال الحكومة لهذا الحكم . أما الهيئة الثالثة ، وهي الشرطة

الوطنية ، فستظل تعمل خلال الفترة الانتقالية ، ولكن ستحل محلها تدريجيا الشرطة الوطنية المدنية الجديدة . وفي غضون ذلك ، تتولى فرقة الشرطة التابعة للبعثة مراقبة الشرطة الوطنية عن كثب .

٣٢ - والفرقة تتكون ، بالدرجة الاولى ، من اخصائيين من البلدان المتمرسة في تنظيم وتشغيل قوات الشرطة المدنية . والمراقبون مستقدمون من اسبانيا وإيطاليا والسويد وشيلي وغيانا وفرنسا والمكسيك والنرويج والنمسا ، بقيادة اللواء هوميرو فاز بريسك (اوروغواي) . وتضم الفرقة حاليا ٣٠٤ من المراقبين المأذون بهم وعددهم ٦٣١ .

٣٣ - وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ بدأ وزع مراقبي الشرطة في جميع أنحاء اقليم السلفادور . وحاليا تم وزعهم بين ستة مكاتب اقليمية وأربعة مكاتب فرعية إقليمية ، حيث يتولون مراقبة أنشطة الشرطة الوطنية عن طريق الزيارات والدوريات النهارية والليلية ، وهو ما يبلغ متوسطه ١٠٠ يوميا . ومن أجل ضمان أداء الشرطة الوطنية لمهامها بوصفها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن النظام والقانون إلى أن يتحقق الوزع التام للشرطة الوطنية المدنية الجديدة ، ومن أجل ضمان الانتقال من تلك الهيئة الى الهيئة الاخرى بسهولة ويسر ، تقدم الفرقة دعمها الى سلطات الشرطة وترافق مسؤولي وضباط الشرطة أثناء اضطلاعهم بواجباتهم .

ألف - إنشاء الشرطة الوطنية المدنية

٣٤ - بغية المباشرة في تنظيم الشرطة الوطنية المدنية ، قام رئيس الجمهورية ، بعد التشاور مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عن طريق الامم المتحدة ، باختيار منسق في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . ومع أن ذلك قد تم قبل الموعد المحدد ، فإن التدابير الاخرى تعرضت لتأخيرات بفترات مختلفة : ففي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ (بتأخير دام ١٠ أيام) ، قامت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم بتعيين الاعضاء الثمانية للجنتها الفرعية المعنية بالشرطة الوطنية المدنية ؛ وقام رئيس الجمهورية استنادا إلى قوائم قدمتها اللجنة الوطنية لتعزيز السلم ، بتعيين المدير العام واعضاء المجلس الاكاديمي للاكاديمية الوطنية الجديدة الخاصة بالامن العام في ٣ آذار/مارس (بتأخير دام ٥ أيام) و ٢٦ آذار/مارس (بتأخير دام ١١ يوما) على التوالي ، كما تأخر أيضا قيام اللجنة الفرعية بإعداد مشروع القوانين المتعلقة

بالاكاديمية والشرطة الوطنية المدنية ، وبينما اعتمد المجلس التشريعي مشروع القوانين في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، فإن المناقشة الكاملة للشرطة الوطنية المدنية والتي يتعين على اللجنة الوطنية لتعزيز السلم القيام بها لا تزال معلقة . ونظرا لان اتفاق السلام يقتضي أن يكون أعضاء الشرطة الوطنية المدنية من خريجي الاكاديمية فإن ابتداء المناقشة دون تأخير يمثل مسألة عاجلة جدا . ومن التأخيرات الخطيرة الأخرى التأخير الذي طرأ على تعيين المدير العام للشرطة الوطنية المدنية الذي كان من المفروض أن يتم قبل ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ ، والذي لا يزال ينتظر تعيينه حتى الآن . وكان القرار الذي اتخذ في الأصل تثبيت المنسق بسرعة كمدير عام للشرطة الوطنية المدنية ، الأمر الذي كان سيتيح له أن يتخذ خطوات ملموسة وفعالة نحو تأسيس الشرطة الوطنية المدنية ، وبذا يتجنب التأخيرات المؤسفة التي حدثت .

٢٥ - ومن أجل المساعدة في تأسيس الاكاديمية ووضعها موضع العمل خلال العامين الأولين لها ، وصلت إلى البلد في ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ بعثة تقنية تضم خبراء من أسبانيا والولايات المتحدة ويترأسها الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في السلفادور . وبالنظر إلى أن البعثة تعمل في إطار الأنشطة المشتركة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وحكومة السلفادور من أجل إنشاء وتشغيل الاكاديمية فإن البعثة تعمل مع فريق حكومي .

٢٦ - وذكرت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أن وجهات نظرها بشأن المسائل المتصلة بالاكاديمية ، ينبغي أن تؤخذ أيضا في الاعتبار ، بوصفها أحد أطراف اتفاق السلم . وقد قام كل من بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور وبرنامج الامم المتحدة الانمائي الآن بالتحقق من اراء الجبهة . وتجري إحالة وجهات النظر هذه إلى المجلس الاكاديمي ، وهو الهيئة التي تشرف على إنشاء الاكاديمية .

٢٧ - وقد انعقدت النية على أن تقوم الاكاديمية ، في السنتين الاوليين ، بتدريب ٧٠٠ ٥ ضابط شرطة جديد في الرتب الاساسية ، و ٢٤٠ في الرتب التنفيذية والعليا وأن تصل أرقام الرتب الاساسية والتنفيذية ، خلال السنوات الخمس التالية الى نحو ١٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ على التوالي . وسيتطلب هذا ميزانية كبيرة أعربت حكومتا اسبانيا والولايات المتحدة بالفعل عن رغبتهما في المساهمة فيها . وهناك حاجة أيضا إلى تقديم دعم مالي سخي من جانب أعضاء المجتمع الدولي الآخرين .

٢٨ - وقد تعهدت حكومة السلفادور بتوفير الاماكن للاكاديمية ، إلى جانب الهياكل الاساسية اللازمة لتشغيلها . وطلبت الامم المتحدة أن تقام الاكاديمية إما في مقر كتيبة مشاة أتلاكاتل للوزع السريع أو في الاكاديمية العسكرية الحالية ، التي كانت في الاصل أكاديمية الامن العام والتي أخذها الجيش في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . على أن الحكومة رفضت ، بعد تأخير طويل ، أن توفر أياً من هذين الموقعين واقترحت عددا من البدائل . ومن هذه البدائل ، اختارت البعثة الفنية مقر كتيبة مشاة براكامونتي للوزع السريع التي سيتم تسريحها بموجب اتفاق السلم . وكان من المقرر في البداية أن توفر هذه الاماكن في أواخر أيار/مايو ١٩٩٢ إلاّ أن ذلك أُرجئ حتي نهاية تموز/يوليه ١٩٩٢ . وعليه ، فقد اقترحت البعثة الفنية أن تعمل الاكاديمية بصورة مؤقته في أماكن المركز الفني لتدريب الشرطة ، وهي أماكن ستصبح متاحة في أواخر أيار/مايو وذلك على الرغم من أن آخر المؤشرات تدل على أنه لن يتسنى بدء التدريب حتي أوائل تموز/يوليه . وبموجب هذا الاجراء ، سوف تضطر الاكاديمية الى تخفيض عدد المجندين من ٣٣٠ فردا إلى ٢٧٠ فردا في الشهر إلى أن تتمكن من استخدام أماكن براكامونتي . وفي ذلك الوقت ، وبعده ، لن تستخدم أماكن المركز الفني لتدريب الشرطة إلا لتدريب ضباط الرتب التنفيذية والعيا . وقد أبدت جبهة فارابوندو مارتي احتجاجات شديدة على هذا النهج . وحثت البعثة الحكومة على كفالة أن يبدأ تدريب أفراد الشرطة في جميع الرتب في وقت واحد . ولا تزال البعثة في انتظار الرد .

٢٩ - وقد برز خلاف حول ما إذا كان بالإمكان قبول أفراد شرطة الشؤون المالية والحرس الوطني في الاكاديمية . وترى الحكومة أن بالإمكان في النهاية قبول كلتا الفئتين شريطة أن يكون الافراد المعنيون قد تم تسريحهم على النحو السليم وأصبحوا مدنيين . وترى البعثة أن هذا الموقف يناقض مفهوم الاتفاق القائم على إنشاء قوة شرطة مدنية جديدة من جميع النواحي تحل محل هيئات الامن العام العسكرية السابقة . وقد أعطت الحكومة تأكيدات بأنها لن تقدم أفراد الهيئتين السابقين كمرشحين في المستقبل القريب .

باء - نقل أفراد شرطة الشؤون المالية السابقين وأفراد الحرس الوطني السابقين الى الشرطة الوطنية

٣٠ - من المسلم به عموماً أن الجرائم العامة قد ازدادت مؤخراً في السلفادور وأن الشرطة الوطنية تفتقر ، بعد نقل أفراد شرطة الشؤون المالية والحرس الوطني الى

الجيش ، إلى الموارد البشرية والمادية الكافية لمكافحتها . وعلى هذا الاساس قامت الحكومة بنقل أعداد كبيرة من الافراد من هيئتي الامن العام السابقتين إلى الشرطة الوطنية على أساس أن مسؤوليتها إزاء الامن العام لا تترك لها بديلا آخر . وترى الحكومة أن الاتفاق لا يتضمن صراحة ما يحظر ذلك . وقد أوضحت البعثة أن هذه الحجة لا تتفق ، في رأيها ، مع الاتجاه العام للاتفاقات الذي يهدف إلى إحلال قوة جديدة من الشرطة المدنية محل هيئات الامن العام الموجودة . وكانت الخطوة الاولى في هذه العملية هي تسريح شرطة الشؤون المالية والحرس الوطني وإلغاؤهما . ومن ثم فإن إعادة تعيين أفرادهما السابقين في وظائف لحفظ القانون والنظام تتناقض مع الاتفاقات بشكل صريح . وقد طلبت البعثة تفاصيل عن الافراد المعنيين حتى تستطيع أن ترصد عن كثب أنشطتهم في الشرطة الوطنية .

رابعا - المسائل الاقتصادية والاجتماعية

ألف - نظام ملكية الارض

٣١ - للمشكلة الزراعية المعقدة في السلفادور جذور تاريخية عميقة لا يحاول هذا التقرير تحليلها . بيد أنه تم الإقرار بأنها تشكل أحد الاسباب الرئيسية للنزاع المسلح الذي نتج عنه هجر ممتلكات عديدة وتشريد سكان عدة مناطق ريفية . وقدر أن عدد الاشخاص المشردين بلغ زهاء نصف المليون في حين أصبح ٠٠٠ ٤٥ شخص تقريبا لاجئين . واستوطن العديد من المشردين في مجتمعات محلية يوجد بعضها على أراض مهجورة . ونتج عن تدفقات السكان هذه وعن ظواهر أخرى مرتبطة بالحرب تغيير نمط ملكية الارض في مناطق النزاع .

٣٢ - وتم تناول موضوع الارض في اتفاق نيويورك المبرم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ومن جديد في اتفاق السلم المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والذي تضمن أيضا إشارة إلى اتفاق وقعته الحكومة ومنظمات الفلاحين في ٣ تموز/يوليه ١٩٩١ . وينص اتفاق السلم على أن الارض لن تنتزع ممن هي في حوزتهم في المناطق التي كانت ساحة للنزاع ، وذلك في انتظار التوصل إلى اتفاق بشأن مختلف القضايا المندرجة في إطار هذا البند . ويسند اتفاق السلم أيضا للجنة الوطنية لتعزيز السلم مهمة التحقق من تنفيذ الاحكام المتصلة بهذه القضايا بواسطة لجنة خاصة . وتناولت اللجنة الخاصة ، التي لها نفس التشكيل الذي للجنة الوطنية لتعزيز السلم ، مشكلة ملكية الارض في مناطق النزاع بعد مرور أسبوع على التاريخ المحدد لذلك في الجدول الزمني للتنفيذ . وتتمثل إحدى الصعوبات التي تواجهها في أن اتفاق السلم لا يحدد مناطق النزاع .

٣٣ - واستمرت في شهر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس حالة التوتر التي بدأت في الريف بعد توقيع اتفاق نيويورك . فقد استولت مجموعات مختلفة من الفلاحين على ممتلكات في عدد من المقاطعات ، كما تولّت أجهزة الأمن العام طرد فلاحين عديدين بدعم من القوات المسلحة في بعض الحالات وبدون قرار صادر عن محكمة . وأثارت هذه الأفعال شعورا بعدم الأمن وبالقلق لدى مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الذين كانوا ينتظرون تمركزهم في المواقع المخصصة وفي ١٥ شباط/فبراير ، وجهت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم نداء إلى الفلاحين وإلى مالكي الأراضي لمناشدتهم السماح بتشغيل آليات تسوية النزاع المنصوص عليها في الاتفاقات . بيد أن هذا النداء لم يكن ناجحا إلا جزئيا إذ جرت عمليات أخرى لوضع اليد على الأراضي ورفع المالكون دعاوى قضائية طالبين ترك ممتلكاتهم واحترام الإطار المؤسسي . وقد شملت هذه التطورات ممتلكات داخل مناطق النزاع وخارجها .

٣٤ - لم تكلل بالنجاح الجهود التي بذلها فيما بعد فريق مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، بناء على النداء الذي وجهته اللجنة الوطنية لتعزيز السلم بتجميد الحالة فيما يتعلق بعمليات وضع اليد والطرد . وبما أن ذلك كان يؤثر في مناخ تنفيذ الاتفاق ككل ، وبناء على طلب من الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني معا ، أوفدت السيد ماراك غولدنغ ، وكيل الأمين العام لعمليات صيانة السلم إلى السلفادور لكي ينظر مع الأطراف في كيفية إعادة مناخ الثقة الضروري . وأثناء زيارته ، عقد السيد غولدنغ والسيد ريزا اجتماعات عديدة مع رئيس الجمهورية ومع القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وفي اجتماع ختامي مشترك معقود في ١٣ آذار/مارس ، تم الاتفاق على وقف عمليات الاستيلاء على الأراضي والطرد بغية تسهيل معالجة الحالات المعروضة على اللجنة الخاصة التابعة للجنة الوطنية لتعزيز السلم . وبالإضافة إلى ذلك ، أنشئت آلية تشاور مشتركة بين الحكومة والجبهة ، بفضل المساعي الحميدة لفريق مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، لاستنباط حلول عملية لتلك الحالات . وقد بدأ تشغيل هذه الآليات ، والأمل معقود على أن حسن النية الذي أعرب عنه الطرفان في اجتماعات مشتركة عقدت حديثا على مستوى عال سيتبلور في تسوية مبكّرة لهذه المشكلة .

باء - محفل التشاور الاقتصادي والاجتماعي

٣٥ - تقرر عقد اجتماعات محفل التشاور الاقتصادي والاجتماعي في ١٥ شباط/فبراير . ولهذا الغرض ، دعت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم قادة الشركات التجارية ومنظمات

عمال الاكثر تمثيلا للمشاركة في مناقشة تشمل ، في جملة أمور ، تكوين المحفل تنظيمه .

٣٠ - وخلال الاجتماعات التي لم تبدأ إلا في ٢٦ شباط/فبراير بسبب كثرة الالتزامات مدرجة في الجدول الزمني للجنة الوطنية لتعزيز السلم ، أعرب ممثلو الشركات تجارية ، صراحة ، عن قلقهم إزاء ما وصفوه بعدم استقرار الامن نتيجة لمصادرة أراضي والنزاعات العمالية . وفي ٢٣ آذار/مارس ، ذكر مدير الجمعية الوطنية مؤسسات القطاع الخاص في اجتماع الفريق الاستشاري للبنك الدولي في مدينة واشنطن ، ذي عقد بحضور ممثلي الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والاحزاب لسياسية ، أنه سيشارك في المحفل الذي دعت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم ، في ذلك لوقت ، إلى عقده في ١١ أيار/مايو . بيد أن الجمعية الوطنية للمؤسسات الخاصة علمت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم في وقت لاحق أنها سوف ترجئ مشاركتها . ونظرا لمسؤوليات المنوطة بالمحفل بموجب الاتفاق ، من أجل كفالة التوصل إلى اتفاقات بشأن لتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فإن المشاركة الفورية والكاملة لجميع لقطاعات أمر أساسي .

جيم - الخطة الوطنية لإعادة البناء

٣١ - قدّمت الحكومة الخطة الوطنية لإعادة البناء إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الوقت المناسب للحصول على اقتراحاتها . وبالإضافة إلى مشاريع إعادة بناء الهياكل الاساسية في البلديات المتضررة للنزاع ، وخطط الإنتاج ، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إتاحة الاموال لتعزيز المؤسسات الديمقراطية المنصوص عليها في الاتفاق ولاغراض المساعدة التقنية . وقدّمت الخطة إلى اجتماع الفريق الاستشاري للبنك الدولي المشار إليه أعلاه ، بغية الحصول على التمويلات الإضافية اللازمة لتنفيذها ، وقد كان رد فعل المجتمع الدولي إيجابيا بالنسبة للخطة . وعلى الرغم من التحفظات التي أبديت بخصوص بعض القطاعات ، بدأ تنفيذ عدد صغير من المشاريع بواسطة الموارد الخاصة للحكومة ، في انتظار تلقي المساعدة الخارجية التي تم التعهد بها . وذكرت الحكومة أن التنفيذ الكامل للخطة يقتضي استئناف أنشطة الإدارة العامة في مناطق النزاع .

٣٨ - وهناك جانب آخر هام وهو صياغة برامج لإتاحة إعادة إدماج المقاتلين السابقين للطرفين في الحياة المدنية . وقد ذكرت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني التأخير في إنشاء هذه البرامج كعامل آخر في القرار الذي اتخذته بتأجيل إعادة إدماج الوحدة الاولى من أفرادها المقاتلين .

خامسا - المشاركة السياسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني

٣٩ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، اعتمد المجلس التشريعي للسلفادور قانونا بشأن التصالح الوطني يمنح العفو عن الجرائم السياسية والمخالفات الواقعة تحت حكم القانون العادي ، باستثناء الحالات التي تشملها ولاية لجنة الحقائق ، أو تلك التي ارتكبها أفراد سبق أن أُدينوا في محاكمة بهيئة محلفين . وينطبق هذا على قادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الاعضاء في اللجنة الوطنية لتعزيز السلم وكذلك الاعضاء في هيئات أخرى معنية بتنفيذ الاتفاقات . ويشمل العفو أيضا أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من غير المقاتلين ، وجرحى الحرب المقيمين في الخارج ، وأولئك الذين هم في حالة اعتقال بسبب جرائم سياسية . ولا يشمل العفو أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الذين تمركزوا مؤقتا وبدون تجريدهم من الاسلحة ، بموجب اتفاق السلم في مواقع مخصصة . بيد أن القانون ينص على وقف أي دعوى جنائية أو مدنية ضد هؤلاء الاشخاص لافعال مشمولة بالعفو .

٤٠ - وقد سمح اعتماد قانون المصالحة لاعضاء القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، ولقادة آخرين لتلك الجبهة ، بالعودة إلى السلفادور بصورة قانونية . وقد تمتعوا ، منذ عودتهم ، بحرية التنقل وسُمح لهم ، إلى حد كبير ، بالوصول إلى وسائط الإعلام ، كما حصلوا على تراخيص لتشغيل محطتين إذاعيتين وقناة تليفزيونية . وفي ١ شباط/فبراير ، أدى ممثلو جبهة فارابوندو مراتي للتحرير الوطني في اللجنة الوطنية لتعزيز السلم المنشأة حديثا يمين الولاء للدستور إلى جانب أعضاء تلك الهيئة الآخرين . وأطلق سراح المعتقلين السياسيين ، باستثناء الحالات المنصوص عليها في قانون المصالحة الوطنية .

٤١ - وكان قادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني العائدون ، والذين تكفّلت الحكومة بضمان سلامتهم ، محصوبين خلال الايام القليلة الاولى بعناصر الشرطة الوطنية ، كما سمح لهم بموجب أحكام الاتفاق باتخاذ ترتيبات لتعيين أعضاء حرسهم الشخصي . وقد

كان دعم ممثلي "أصدقاء الأمين العام" الأربعة في السلفادور ذا أهمية كبرى بالنسبة لهذه العملية ، تماما مثل المساعدة المقدمة من عدة حكومات أخرى ، ولا سيما البرازيل وشيلي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيكاراغوا . غير أن بعض المشاكل ظهرت بخصوص جوانب مختلفة لأمن قادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وتتواصل حاليا جهود فريق مراقبي الأمم المتحدة في السلفادو والسلطات الحكومية لتبسيط الإجراءات المتبعة في هذا الخصوص . وفي نفس الوقت ، تدرس اللجنة الوطنية لتعزيز السلم هذه المسألة ، وقد أعربت عن اعتزامها تشجيع التدابير التشريعية ، وغيرها ، التي قد يتعين اتخاذها .

٤٢ - واتفاق السلم ينص على أن الحكومة ستقدم نص قانون يضفي طابع الشرعية على جبهة فارابوندو مارتي للتحرير ، كحزب سياسي ، في المجلس التشريعي ، اعتبارا من ١ أيار/مايو ١٩٩٢ . وقد أخطرت الحكومة فريق مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بأنها ، عوضا عن تقديم مشروع قانون - الأمر الذي سيثير ، حسب رأيها ، مناقشة حادة - تحتاج إلى تهيئة المناخ المناسب لكفالة التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس . ولهذا الغرض ، اتصلت الحكومة منذ ذلك الحين بأحزاب سياسية مختلفة .

٤٣ - وفي وقت سابق لتاريخ ١ أيار/مايو ١٩٩٢ ، نظر فريق مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، في شكاوى عرضية من الحكومة بأن الجبهة قد انتهكت أحكام الاتفاق بفتح مكاتب في مواقع متعددة وقيام قادتها وموظفين آخرين ، ولا سيما المقاتلين السابقين المتمركزين في مواقع معينة ، بأنشطة سياسية أخرى . بيد أن الحكومة أعلنت ، بعد ١ أيار/مايو ١٩٩٢ ، أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني يمكنها أن تتخذ خطوات لتنظيم نفسها كحزب ، في حين تتواصل عملية إكسابها الطابع الشرعي . والجبهة ، من جهتها ، تحث على أن تعجل الحكومة عملها في هذا الشأن ، مشيرة إلى أن عرقلة أنشطتها السياسية ستتواصل إلى حين حصولها على الطابع الشرعي . بيد أن تجمعا كبيرا كانت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد نظمته لإعلان نفسها حزبا سياسيا قد انعقد في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢ ، دون وقوع أية حادثة .

٤٤ - وأبدت الحكومة استعدادها لتسهيل عودة جرحى الحرب الموجودين حاليا في الخارج ، وذلك عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ويوجد من بين العائدين المتوقعين عدد من الأشخاص المقيمين في كوبا والذين تأخرت إعادتهم إلى الوطن بسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين كوبا والسلفادور . وتحاول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حل هذه المشكلة بتعاون مع بلد ثالث يقوم بدور الوسيط .

سادسا - إعادة الإدارة العامة في مناطق النزاع

٤٥ - عقب انفاذ اتفاق وقف إطلاق النار ، بدأ تدريجيا إعادة الإدارة العامة في مناطق النزاع ، بالتشاور في معظم الاحوال مع بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور ، وبمعدل يختلف من منطقة إلى أخرى . وفي بعض المواقع ، عاد القضاة ورؤساء البلديات دون أي صعوبة على الرغم من أن البعض منهم يواجه حاليا مشاكل في الاضطلاع بمهامه ، نتيجة عدم كفاية الهياكل الاساسية ، أو عدم وجود الدعم والتعاون من جانب المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية . وفي المواقع الاخرى ، لم يتمكن القضاة ورؤساء البلديات من العودة بسبب معارضة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، والمجتمع المحلي ، والمنظمات غير الحكومية ، وعدم وجود اتصال مع هذه المجموعات ، وهو أمر ضروري لتيسير عملية العودة . وقد اضطر ٦٨ من مجموع رؤساء البلديات البالغ عددهم ٢٦٢ والمنتخبين في السلفادور في عام ١٩٩١ إلى العمل بعيدا عن بلدياتهم بسبب النزاع ؛ وعاد نحو ٣٤ منهم حاليا .

٤٦ - وبعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور على اقتناع بأنه لا يمكن أن يكتب النجاح لعودة القضاة ورؤساء البلديات وممارستهم لوظائفهم بفاعلية ، إلا في إطار حوار مفتوح بين السلطات المحلية والاجهزة التي قامت بوظائف الحكومة المحلية أثناء النزاع المسلح . ولن يضمن مثل هذا الحوار فحسب السلم والمصالحة في المناطق البالغة التأثر بالنزاع المسلح ، بل من شأنه أيضا أن يتيح إحياء آليات التشاور المحلية ويضمن مشاركة مجتمعية أوسع نطاقا في الحكم المحلي دون أن يمس ذلك سلبيا الإطار المؤسسي . ودعت البعثة الاطراف إلى إظهار أقصى قدر ممكن من المرونة ، وهي تعمل على المستوى الإقليمي لتعزيز توافق في الآراء في مختلف المواقع المتضررة .

سابعا - النظام القضائي

٤٧ - سيتم في التقارير القادمة لشعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة ، مناقشة التدابير الواردة في اتفاق السلم بشأن هذا الموضوع ، وتنفيذها وفقا للجدول الزمني المتفق عليه ، وذلك تمشيا مع الولاية المنوطة بالبعثة طبقا لاتفاق سان خوسيه بأن "تقدم دعمها إلى الجهاز القضائي للسلفادور بغية المساعدة في تحسين الاجراءات القضائية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وزيادة احترام قواعد سير القانون حسب الاصول"(٧) .

٤٨ - وفي الوقت نفسه ، أقرت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم والجمعية التشريعية ، قبل الموعد المنصوص عليه ، القانون الذي ينشئ مكتب النائب العام الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان . وتم تعيين النائب العام ، غير أن مكتبه لم يعمل بعد بالكامل نظرا لأن الميزانية لم تعتمد إلا مؤخرا . وبالإضافة إلى الموارد التي تقدمها حكومة السلفادور ، من المأمول أن توفر الحكومات والهيئات الدولية مساعدات مالية اضافية .

ثامنا - النظام الانتخابي

٤٩ - كما هو منصوص عليه في اتفاقات المكسيك المؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١[٨] ، عيّنت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم اللجنة خاصة بشأن هذه المسألة ، وستقوم هذه اللجنة الخاصة بدراسة المشروع الاولي للتعديلات التي سيتم ادخالها على النظام الانتخابي . وقامت الجمعية التشريعية في وقت لاحق ، مع بعض التأخير ، بتعيين المحكمة الانتخابية العليا التي ستكون مهمتها الرئيسية الإعداد لانتخابات الجمعية التشريعية وانتخاب الرئيس المقرر اجراؤهما في عام ١٩٩٤ .

تاسعا - الجوانب المالية

٥٠ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٤٦/٢٤٠ المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢ مبلغا اجماليا قدره ٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٣٧ مليون دولار) لتشغيل بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ . ويشمل هذا الاعتماد بندا يتعلق بتمديد ولاية البعثة استنادا إلى قرار مجلس الامن ٧٢٩ (١٩٩٢) .

٥١ - وحتى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة عن الاشهر الستة الاولى من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ما مقداره ١,٩٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة .

عاشرا - ملاحظات

٥٢ - حددت الاتفاقات التي وقّعتها الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، تحت رعاية الامم المتحدة ، في الفترة بين ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الإطار اللازم لتنفيذ التفاهمات السياسية بينهما . والهدف هو

إنهاء ١٢ عاما من الحرب الاهلية ، ودعم السلم في السلفادور والعودة إلى عملية سياسية طبيعية ينبغي أن تتوج في عام ١٩٩٤ بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة واسعة النطاق . وهذه العملية ليست عملية سهلة . فالاتفاقات معقدة وتتطلب التزاما بالتوصل إلى حل توفيقي وتعديلات أساسية في المواقف السياسية والاجتماعية . وهذه الاتفاقات لا تنفذ نفسها . والامم المتحدة ملتزمة بمساعدة الاطراف ، ولكن النجاح غير مضمون إلا عن طريق الإرادة السياسية لتلك الاطراف وقبولها المصالحة الوطنية بوصفها الهدف الوطني المسيطر .

٥٣ - ويتعين الثناء على الحكومة والجبهة لنجاحهما في الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي لم يُخرق مرة واحدة . ولم يقع هناك أي حادث رئيسي يعرض هذه المرحلة الاولى الهشة من مراحل المصالحة الوطنية للخطر . غير أنه كان هناك بعض التاخير الخطير في تنفيذ مختلف أحكام الاتفاقات ، وأدى هذا التاخير إلى تقويض ثقة كل جانب في حسن نوايا الطرف الاخر .

٥٤ - ويساورني القلق بوجه خاص بسبب استمرار اخفاق كلا الجانبين في تمركز جميع قواتهما في المواقع المحددة ، والذي كان من المفترض أن يتم بحلول ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ ، أي منذ ثلاثة أشهر تقريبا . ومن جانب الحكومة ، لا تزال هناك أعداد كبيرة من الافراد المسلحين خارج المواقع المحددة في مقر الحرس الوطني السابق وشرطة الشؤون المالية . كما أن عدم قيام الجبهة بتمركز قواتها المتبقية هو ، بالمثل ، أمر غير مقبول . ومن الضروري أن يمتثل الطرفان ، كل على حدة ودون مزيد من التاخير ، بالتزاماتهما في هذا الشان . ولقد أعربت أيضا للجبهة عن شكوكي حول ما إذا كانت قوائم حصر الاسلحة التي قدمتها إلى البعثة تعكس بدقة ما في حوزتها عن صدق . وكان للشكوك المثارة حول احتفاظ الجبهة بمخابئ سرية للاسلحة والذخائر أثر مخل على عملية التنفيذ كلها .

٥٥ - ومن دواعي القلق البالغ الاخرى إخفاق الحكومة في إنشاء الاكاديمية الوطنية للامن العام وبدء تدبير الافراد للشرطة المدنية الوطنية في الموعد المقرر وهو أول أيار/مايو ١٩٩٢ ، وإخفاق جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في أن تعيد في الموعد ذاته نسبة الـ ٢٠ في المائة الاولى من مقاتليها الى الحياة المدنية . كما أن أول أيار/مايو ١٩٩٢ هو الموعد الذي كان يفترض أن تبدأ فيه الحكومة العمل على إصدار تشريع يمنح الشرعية لتلك الجبهة للعمل كحزب سياسي . ومن البداية اتخذت بعثة

مراقبي الامم المتحدة في السلفادور موقفا مؤداه أن الخرق الواحد للاتفاقات لا يمكن أن يتخذ مبررا لخرق آخر . ومع ذلك فليس من الممكن تجاهل أن الجدول الزمني للتنفيذ ، الوارد في الفصل التاسع من اتفاق السلم ، ليس ترتيبا زمنيا عشوائيا للاجراءات يمكن تعديله بسهولة . بل هو على العكس آلية معقدة التصميم جرى التفاوض عليها بعناية والغرض منها تحقيق التزامن بين (أ) إعادة ادماج مقاتلي الجبهة السابقين في الحياة المدنية و (ب) التدابير التي تعهدت الحكومة بإتخاذها بغية تسهيل تلك العملية ، لا سيما فيما يتعلق بالزراعة والنشاط السياسي وتدبير الافراد للشرطة المدنية الوطنية . ولهذا السبب تثير التأخيرات التي حدثت بصدد هذه المسائل الاخيرة ذلك القلق البالغ .

٥٦ - وفي حالات أخرى كان مما عرقل التنفيذ تفسيرات الطرفين المتعارضة لاحكام محددة في الاتفاقات . إذ كان ذلك يفضي بهما أحيانا الى تبادل الاتهامات علنا بدلا من العمل معا جنبا الى جنب مع ما تبذله بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور من مساع حميدة من أجل التوصل إلى سبل عملية وفعالة لوضع الاتفاقات موضع التنفيذ ، وذلك باحترام روحها بدلا من الإصرار على تفسيرات قانونية لحرفها . وكانت هذه في حد ذاتها مشكلة فيما يتعلق بحيازة الاراضي التي كانت أحد الجذور الرئيسية للنزاع . وبالرغم من الدور الذي أسند الى اللجنة الوطنية لتعزيز السلم بموجب الاتفاقات ولم تتمكن اللجنة من الاضطلاع به كاملا فقد قامت بعثة المراقبة ، بناء على طلب الطرفين ، ببذل مساعيها الحميدة لمساعدة الجانبين على تناول مسألة الاراضي بروح بنّاءه على أعلى مستوى . وانني ممتن لكلا الجانبين لوفائهما بالالتزامات التي تعهدا بها في آذار/مارس بوقف الاحتلال للاراضي والإجلاء منها بينما يجري السعي لإيجاد حل عملي لتلك المشكلة .

٥٧ - وهناك قضايا أخرى تستلزم سعيا منضبطا وعمليا مماثلا من أجل إيجاد حلول لها . وتشمل هذه القضايا إعادة الإدارة العامة في مناطق النزاع السابق ومسائل معينة تتصل بشرطة الشؤون المالية والحرس الوطني السابقين ، واتفق في المفاوضات على حل هاتين الهيئتين وعدم ممارستهما لأية مهام أخرى تتعلق بالامن العام . وكان من المقرر إدخال أفرادهما ، بعد نقلهم الى القوات المسلحة ، ضمن تخفيضات تلك القوات . وكما سبق أن ذكر في هذا التقرير ، فإن الطريقة التي تم بها حل هاتين الهيئتين ، وما تلا ذلك من إلحاق بعض أفرادهما السابقين بالشرطة الوطنية ، أثارت مسائل خطيرة تتعلق بما اذا كانت الحكومة قد امتثلت للاتفاقات فيما يخص هذه النقاط .

٥٨ - وهذا التقرير يعطي فكرة عن الطبيعة المعقدة المتباينة والحسّاسة لمهام التحقق التي عهد بها الى بعثة المراقبة . فبالاضافة الى مسؤوليات التحقق المحددة التي تضطلع بها البعثة فهي تبذل أيضا مساعيها الحميدة لمساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاقات . وهي في هذه المساعي تحصل على دعم قيّم من "أصدقاء الأمين العام" الاربعة ، وكذلك من غيرهم ممن يمكنهم تقديم المساعدة .

٥٩ - وتؤدي بعثة المراقبة عملها في جو من الارتياب الشديد الذي ربما يكون نتيجة حتمية للنزاع الطويل المرير . وإصرار البعثة على الاحتفاظ بحيدتها أحيانا ما يساء فهمه من كل من الجانبين على أنه تحيز للجانب الآخر . وفي هذا الإطار ، يؤسفني أن أبلغ مجلس الامن بأنه حدثت من جديد في الآونة الاخيرة تهديدات لأمن البعثة وأفرادها[٩] . وقد أُبلغت السلطات السلفادورية بذلك وأنا على ثقة من أنها ستنجح في تحديد هوية أصحاب هذه التهديدات التي هي حتى الآن مجهولة المصدر ، وفي منع ارتكاب أي أعمال عدائية ضد أفراد البعثة .

٦٠ - وبعد أن استعرضت المشروع الاول لهذا التقرير أجريت محادثات تليفونية في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ تحدثت فيها مع الرئيس كريستياني رئيس السفادور ومع السيد شفيق حنضل من القيادة العامة للجبهة بشأن دواعي قلقي لعدم امتثال الجانبين امتثالا تاما للجدول الزمني الذي نصت عليه الاتفاقات ، مشيرا على وجه الخصوص الى النقاط المذكورة في الفقرات السابقة . وقال لي الرئيس كريستياني أن الجانبين يجتمعان بانتظام بغية وضع جدول زمني يمكن به تعويض الوقت الضائع . وأكد لي أن كل أمر تأخر سيستأنف سيره من جديد ، وبيّن الخطوات المختلفة التي اتخذت تحقيقا لهذه الغاية . وتحدث السيد حنضل أيضا عن الاجتماعات التي تعقد بين الجانبين بغرض وضع مواعيد نهائية جديدة لتنفيذ مختلف النقاط الواردة في الاتفاقات ، وقال إن إخفاق الجبهة المعترف به في الامتثال للجدول الزمني الحالي إنما مرجعه الى عدم امتثال الحكومة لكثير من التزاماتها . وقال إن الجبهة لن يكون لديها مشكلة في أن تمتثل للجدول الزمني ، دون انتظار لأن تمتثل الحكومة له ، اذا ما أُعطيت تأكيدات بأن الاطراف الثالثة ستضمن امتثال الحكومة أيضا لها . وأكد لي السيد حنضل أن الجبهة تشترك بجدية في الاجتماعات التي تعقد مع الحكومة ؛ وأنها تريد أن تلتزم بالاتفاقات الحالية وألا تعيد التفاوض بشأنها . وقد أكدت لمحادثيّ الإثنين تأييدي الثابت للاتفاقات واستعدادي لبذل كل ما في وسعي لمساعدة كلا الجانبين على تنفيذها . وقد ذكرت أنني سأشير في هذا التقرير الى ما قالاه ، وإنني أتطلع الى أن يكون بوسعي أن أذكر في التقرير القادم أن العملية قد عادت الى مسارها بالفعل .

٦١ - وختاما ، أود أن أثني على ممثلي الخاص السيد إقبال رضا وعلى جميع أفراد بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور الذين يضطلعون ، تحت رئاسته ، بمشابرة وشجاعة ، بالمهمة الشاقة النبيلة ألا وهي مهمة المساعدة على إقامة سلم عادل ودائم في السلفادور .

الحواشي

(١) S/23082 .

(٢) S/21541 ، المرفق .

(٣) S/23580 .

(٤) S/23987 .

(٥) S/23988 .

(٦) S/23501 ، المرفق .

(٧) S/21541 ، المرفق ، الفقرة ١٤ (ح) .

(٨) S/23130 ، المرفق .

(٩) S/22494 ، الفقرة ٦ .

- - - - -

MAP NO. 3677 UNITED NATIONS
APRIL 1992